



بحث مهني تطبيقي

المعالجة الضريبية والمحاسبية لعقود المقاولات في مصر

قراءة من واقع العقد والمستخلص والفاتورة والتحصيل والفحص الضريبي

إعداد: مكتب السيد عثمان للاستشارات المالية والضريبية

تاريخ النشر: 22 أغسطس 2026

الموقع: elsayedothman.com

البريد: info@elsayedothman.com

التواصل: 0126662153 - 01271076281

مادة مهنية تثقيفية عامة، ولا تغني عن دراسة الوقائع والمستندات الخاصة بكل حالة.

مقدمة: أين تبدأ المشكلة فعلاً؟

في ملف المقاولات، قد يظهر العقد أمام المهندس برقم، وأمام الحسابات برقم، وأمام منظومة الفاتورة برقم آخر، بينما يبدأ الفحص الضريبي بمطابقة كل هذه الأرقام مع الإقرارات والتحصيلات. وجود اختلافات ليس خطأ في حد ذاته؛ الخطأ أن توجد فروق بلا تفسير أو مستند.

الخلاصة المهنية: العقد هو وحدة التحليل، والمستخلص هو حلقة الربط، والتسوية الشهرية هي المستند الذي يثبت أن اختلاف الأرقام اختلاف مبرر وليس إيراداً مخفياً أو تكلفة غير مؤيدة.

1. عقد المقاوله ليس مستنداً واحداً

وصف العقد بأنه "توريد وتركيب" أو وصف طرف بأنه "مقاول باطن" لا يحسم المعالجة. يجب قراءة من يقدم الحامات، ومن يتحمل إعادة الأعمال، ومن يسيطر على التنفيذ، وهل التوريد مستقل عن الخدمة، وهل الطرف يتحمل مخاطر النتيجة.

2. الأرقام الأربعة للعقد

الرقم	ماذا يمثل؟	المشكلة إذا استخدم وحده
الأعمال المنفذة	الواقع الفني في الموقع	قد لا تكون معتمدة أو مفوترة
المستخلص المعتمد	الحق التجاري الذي قبله العميل	قد لا يساوي إيراد الفترة محاسبياً
الإيراد المحاسبي	الأداء المعترف به وفق المعيار	قد يسبق أو يتأخر عن الفاتورة
الفاتورة والتحصيل	الواقعة الضريبية والسيولة	التحصيل وحده لا يحدد الربح

3. المحاسبة هي نقطة البداية

المعالجة السليمة تبدأ بتحديد التزامات الأداء وسعر المعاملة وتوقيت الاعتراف بالإيراد وفق معيار المحاسبة المصري رقم 48. الدفعة المقدمة ليست إيراداً عند التحصيل، وتأمين الأعمال ليس تخفيضاً تلقائياً للإيراد، والجزاءات والمطالبات تحتاج إلى تقييم منفصل.

4. ضريبة الدخل وتسوية الربح المحاسبي

وعاء الضريبة لا يُستخرج من المستخلصات أو التحصيلات مباشرة. يبدأ من الربح المحاسبي ثم تجرى التسويات التي يفرضها القانون. لذلك يجب فصل المصروف المحاسبي عن المصروف المقبول ضريبياً، وفحص سلسلة إثبات التكلفة من التعاقد والاستلام وحتى الفاتورة والسداد.

5. النظام المبسط للمشروعات الصغيرة

سهولة النظام المبسط لا تعني أنه الأفضل لكل مقاول. القرار يحتاج إلى مقارنة بين ضريبة رقم الأعمال وضريبة صافي الربح، خصوصاً في الأنشطة منخفضة الهامش أو العقود التي قد تتعرض لخسائر أو زيادات غير متوقعة في التكلفة.

6. الخصم تحت حساب الضريبة

المشكلة العملية ليست في حساب النسبة بقدر ما هي في المطابقة. أي رصيد خصم لا يمكن ربطه بعميل وفاتورة وفترة وشهادة خصم هو رصيد معرض لعدم الاستفادة منه.

7. القيمة المضافة

بعد تعديلات 2025، يجب تحديد نظام العقد قبل إصدار الفاتورة. العقود الجديدة والمعاملات الانتقالية لا تُدار بنفس الطريقة. يجب وجود مذكرة تصنيف لكل عقد قبل أول فاتورة وتحديثها عند الأوامر التغييرية.

8. العمالة اليومية ومقاولو الباطن

العبرة بحقيقة العلاقة. العامل الذي يعمل تحت إدارة الشركة ولا يتحمل نتيجة مستقلة يختلف عن مقاول الباطن الذي يتعهد بكمية أو عمل ويدير عماله ويتحمل مخاطر التكلفة والجودة. التسمية المكتوبة لا تكفي.

9. التأمينات والدمغة والإجراءات الإلكترونية

يجب الفصل بين تأمين العامل، وتأمينات العملية، وتأمين الأعمال المحتجز، وأي التزامات أخرى. كما يجب ربط الإقرار والفاتورة الإلكترونية ونماذج الخصم والتسويات المحاسبية بملف واحد على مستوى المشروع.

10. نموذج ملف عمل شهري للمشروع

1. قيمة الأعمال المنفذة فعليًا.
2. قيمة المستخلصات المعتمدة.
3. الإيراد المعترف به محاسبياً.
4. الفواتير الإلكترونية الصادرة.
5. التحصيلات الفعلية والاحتجازات.
6. تكلفة المشروع المثبتة والمستندات المؤيدة.
7. ضرائب الخصم والقيمة المضافة والتسويات.
8. موقف مقاولي الباطن والعمالة والتأمينات.

الخلاصة: الملف القوي ليس ملف إقرار، بل ملف مشروع يبدأ من العقد وينتهي بتسوية تشرح كل فرق بين التنفيذ والمستخلص والإيراد والفاتورة والتحصيل والتكلفة.

مراجع عامة

معيار المحاسبة المصري رقم 48 - قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته - قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته - القانون رقم 157 لسنة 2025 - قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020 - القواعد التأمينية ذات الصلة بنشاط المقاولات.